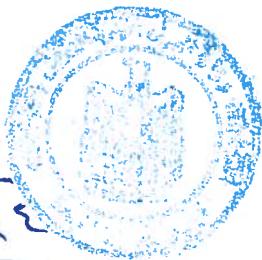


١٢٣



٢٠١٤٠٩٢٥٠٢٨٢٠١٤

باسم الشعب  
محكمة النقض  
الدائرة الجنائية  
الخميس (د)

نائب رئيس المحكمة  
محمد العكاوي  
جلال عرّت

المؤلفة برئاسة السيد القاضي / عمر بزيك  
وعضوية السادة القضاة / عبد القواوب أبوطالب  
أحمد سعيد

"نواب رئيس المحكمة"

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / محمد الدخميسي.  
وأمين السر السيد / ياسر حمدي.

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة.

في يوم الخميس ٢٨ من شعبان سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٥ من مايو سنة ٢٠١٧ م.

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقيد بجنول المحكمة برقم ٣٤٢٨ لسنة ٨٦ قضائية.

المزفوع من

"المحكوم عليه - الطاعن"

أحمد سعد دومة سعد

ضد

"المطعون ضدها"

النيابة العامة

الوقائع

أقامت محكمة جنحات الجريمة الدعوى ضد الطاعن "قيمت برقم ٢٠٠٧٢ لسنة ٢٠١٤ جنح المعادي"

بأنه في يوم ٩ من ديسمبر لسنة ٢٠١٤ وحال إنعقاد جلسة محكمة الجنحات - الدائرة الخامسة -  
جنحات الجريمة - بدائرة قسم المعادي - محافظة القاهرة :

أخل بيهية ومقام هيئة المحكمة وسبها وقذفها حال إنعقادها بمعهد الأمنان بطرة بأن وجه إليها  
الألفاظ والأقوال النابية بمخضر الجلسة سالفة الإشارة إليه.

والمحكمة المذكورة وبذلت الجلسة قضت حضورياً وعملاً بالمواد ١/٢٤٤ من قانون  
الجزاءات الجنائية، ١٨٤، ٢/١٣٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهם بالحبس لمدة ثلاثة سنوات



مع الشغل وبشغريمه مبلغ عشرة آلاف جنية لسيه وإهانته للهيئة.  
قطعن المخوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٤، ٥ من فبراير لسنة ٢٠١٥  
وأودعث مذكرة بأسباب الطعن في ٥ من فبراير لسنة ٢٠١٥ موقعة عليهما من الأستاذ/ محمود محمد  
خليل الروبي المحامي.  
وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المراقبة على ما هو مبين بمحضرها.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي ثلثة السيد القاضي المقرر والمراقبة وينفذ المداولة قانوناً.  
من حيث إن الطعن يستوفي الشكل المقرر قانوناً.

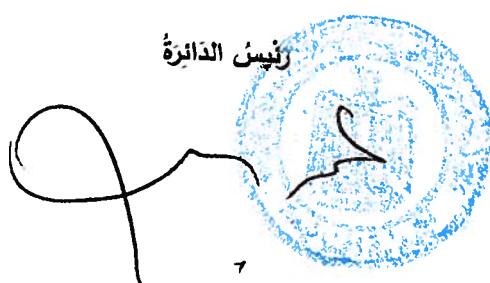
وحيث إن مما ينبع الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة إهانة محكمة قضائية أثناء إعقاد الجلسة قد شابه بطلان إجراءات المحاكمة والإخلال بحق الدفاع وذلك لعدم حضور محامي معه للدفاع عنه في هذه الدعوى؛ مما يعيده بما يستوجب تضنه.  
وحيث إن المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمستبدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦  
والتي جرت المحاكمة في ظل سريري أحكامها بعد أن أوجبت حضور المتهم شخصيا في الجناح،  
المعاقب عليها بالحبس الوجوبي حتمت أيضا في عجز العادة حضور محام معه في هذه الحالة،  
 وأنه إذا لم يكن للمتهم الحاضر محام وجابت على المحكمة أن تطلب له محاميا للدفاع عنه، فإذا كان من المقرر أن الأحكام النهائية هي التي تصدر من محاكم الدرجة الثانية أو من محكمة الدرجة الأولى ولكن القانون لا يجيز استثنافها كالشأن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو من محكمة الجنایات فهي تصرير نهائية لعدم جواز استثنافها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادرًا حضوريًا بالخبر من محكمة الجنایات في الجناح مثار الاتهام، فإنه يتلزم تنفيذه في الحال.  
ومثل كائن ذلك، فإن حضور محام مع الطاعن إجراءات المحاكمة للرافع عنه وتقديم أوجه المعاونة له يكون أمرا حتميا شاء المتهم أو أبى فمن الواجب على المحكمة أن تطلب محاميا للدفاع عنه، لأن ذلك من الضمانات الجوهرية للمحاكمة المنصفة والتي حرص المشرع على تحقيقها، بل وأوجبها المشرع الدستوري صراحة في نهج جيد جاء به أحرص من المشرع العادي في كفالة حق الدفاع، وذلك بالتصريح في المادة ٥٤ منه على عدم جواز محاكمة المتهم - حتما - في الجرائم التي يجوز الخمس فيها إلا بحضور محامي مؤكل أو منتب. وحيث كان ما تقدم، وكان يبين من الإطلاع

على الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الأصلية والمحضومة صورتها أن إجراءات المحاكمة الطاعن في الجريمة متار الاتهام خلت من مذكرة علية متنبأ كان أو موكلاً من قبل متهم يحاكم عن جريمة الحبس فيها وجوبياً وفي ثمة خرج فيها المشترع على المبادئ الإنسانية في الإجراءات الجنائية؛ إذ جمع في بد واحدة بين سلطات الاتهام والتحقيق والمحاكمة، ولا يتأتى من ذلك تبؤت حضور محام منتبأ من المحكمة في الدعوى الأصلية إذ لم يتثبت تزافع هذا المحامي عن الطاعن أو تقديم أي وجه من وجوه المعاونة له في الجريمة الماثلة، ومن ثم يكون حق الاستغاثة بمذكرة في هذه الحالة قد فُسِّرَ نون بلوغ غايته وتعطلت حكمه تقريره، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة، وهو ما يتبع معه الحكم بتفصي الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن إحالة القضية بعد تفصي الحكم الصادر فيها يجب أن يكون إلى المحكمة التي قضت في الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها إلا أنه يُستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بجلسات المحاكمة، فالإحالة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصلي في الحكم في الدعوى لأن حق المحاكم في الحكم عن جرائم الجلسة ليس مؤسساً على القواعد العامة في الاختصاص، وإنما هو مؤسس على أن جريمة الجلسة هي من جرائم التلبس لوقوعها في الجلسة أمام هيئة القضاء فلا يتبع بشأنها الإجراءات المعتادة، ومنى زالت حالة التلبس بعدم القضاء في الجريمة فور انتهاء انعقاد الجلسة التي وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور إلى نصابها، وأن تراعى القواعد العامة في الاختصاص، وإنما فإذا قضت محكمة الجنائيات في جريمة نصابها، وأن تراعى القواعد المعمول بها في المحكمة الجنائية - ثم تقضى حكمها فلا تعاد القضية - وقد زالت حالة التلبس - إلى جلسة - إيهانة محكمة قضائية - ثم تقضى حكمها فلا تعاد القضية - وإنما إذا قضت محكمة الجنائيات التي قضت فيها - بهيئة معاشرة - لأنها لم تكون مختصة أصلاً بالحكم في تلك الجريمة وإنما يجب تحقيقاً لضمانت المحاكمة أن تحال القضية إلى المحكمة التي وقعت الجريمة في ذاتيتها - محكمة جنح قسم المعادي الجزئية المختصة - ليتسنى نظرها أمام درجتين.

#### ملخص الأدلة

**محكمة النقضة**، يقول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بتفصي الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنح قسم المعادي الجزئية المختصة.

رئيس الدائرة



أمين السر